

الفساد و أثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر.

وارث محمد.

جامعة ساعد دحلب- البليدة- معهد العلوم الإجتماعية.

قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا.

ملخص:

شهدت السنوات القليلة الماضية اعترافا متناميا بمشكلة الفساد و التصدي لها، كما شكلت اهتمام العديد من الأكاديميين وصانعي السياسات على السواء، تمثلت بفرق العمل التي شكلت على مستوى الهيئات و المنظمات الدولية ، و تنامي الأدبيات النظرية والتطبيقية بشأن الفساد و آثاره الاقتصادية، فالفساد يضر بالفقراء عن طريق تحويل الأموال المخصصة للتنمية إلى مجالات أخرى، و تقويض قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، و يعمل على تغذية عدم المساواة و الظلم و إعاقة الإستثمارات والمساعدات الأجنبية. و في هذا الشأن فإن جهود الجزائر في مجال محاربة الفقر و دفع عملية التنمية قد تؤول إلى الفشل إن لم تدعم آليات الحكم الراشد و محاربة الفساد.

Résumé :

Les dernières années ont vu une reconnaissance croissante du problème de la corruption qui a attiré l'attention de nombreux universitaires et décideurs politiques, et ce par la formation des équipes de travail au niveau des organisations internationales, et la publication de nombreuses études théoriques et pratiques sur la corruption et son impact économique. La corruption nuit aux pauvres par le transfert de fonds destinés au développement à d'autres domaines, et de saper la capacité du gouvernement à fournir des services de base, par et les obstacles à l'investissement et l'aide , de l'injustice l'accentuation des inégalités et étrangère. A cet égard, les efforts de l'Algérie dans la lutte contre la pauvreté et le processus de développement pourraient être échoués en l'absence de la bonne gouvernance et la lutte contre la corruption.

مقدمة:

الفساد موجود في البلدان الغنية و الفقيرة، النامية و المتقدمة على حد سواء، و إن اختلف شكله و حجمه. و تؤكد الأدلة على أن الفساد يضر الفقراء على نحو متفاوت، و يعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و التنمية البشرية من خلال تقليل فرص الحصول على الخدمات الإجتماعية و تحويل الموارد بعيدا عن الإستثمار في البنية الأساسية ، و المؤسسات و الخدمات الإجتماعية. و يقوض الفساد أيضا الديمقراطية و حكم القانون، و يؤدي إلى إنتهاك حقوق الإنسان، و تشويه الأسواق، والإنتقاص من جودة الحياة، و يسمح بإزدهار الجريمة المنظمة و غيرها من الأخطار التي تهدد أمن الإنسان(1).

1. الفساد: تعريفه و أسبابه:

1.1 تعريف الفساد: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد على أنه إساءة إستعمال السلطة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، أو الإبتزاز، أو إستغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش، أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الإختلاس. و رغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خدام الدولة و الموظفون، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص(2)، و تعرفه منظمة الشفافية الدولية على أنه إستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص(3). و يتخذ الفساد أشكال عديدة (4) كالرشوة، الغش،

غسيل الأموال، الإبتزاز، العمولة الخفية، استغلال النفوذ، المحاباة، المحسوبية ، الرعاية، التعاملات الداخلية، إكراميات لتعجيل الخدمات ، الإختلاس ، إساءة استخدام الممتلكات العامة..الخ، كما يندرج الفساد ضمن فئتين شاملتين(5).

الفساد الكبير و الصغير: يمكن أن يحدث الفساد على مستويات مختلفة، تتراوح من الفساد الصغير الذي يحدث على أبسط مستويات التعامل بين المواطنين و الشركات و الموظفين العموميين إلى الفساد الكبير الذي يتضمن الرشوة أو اختلاس مبالغ مالية من قبل شخصيات في أعلى مستويات الهرم الحكومي. و يحدث الفساد الصغير، و الذي يطلق عليه أيضا إسم الفساد الإداري أو الفساد البيروقراطي، في المجالات التي تتولى تنظيمها السياسات العامة. و يشيع، على سبيل المثال، في مجال تقديم الخدمات، كما هي الحال في خدمات الرعاية الصحية و التعليم، حيث يتعامل الناس مع الحكومة بوصفهم عملاء أو مستفيدين من الخدمات العامة .

الفساد السياسي: يتمثل التعريف الواسع و الأكثر شيوعا للفساد السياسي في إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على أو تعزيز الموقع في السلطة، أو لإثراء الذات أو كليهما. و يعزى الفساد السياسي إلى أولئك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية الخاصة بالقوانين و التشريعات و تخصيص الموارد الأساسية للدولة. و من بين الأشكال المألوفة للفساد السياسي شراء الأصوات، و تزوير الانتخابات، و القيام بحملات سياسية و تمويل الأحزاب بصورة غير قانونية و غير نزيهة، و سوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية.

2.1 أسباب الفساد: تعدد أسباب إنتشار الفساد و تختلف من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن إنتشار الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالإنتشار و التفشي، و يمكن حصر أسباب الفساد في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

الأسباب الإقتصادية:

- تدخل الحكومة في الإقتصاد و عدم وضوح النظام الضريبي و عدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات،
- عدم إستقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية و إنخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميون
- وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة و تضخم الجهاز الإداري و كبر نسبة موازنة الدفاع .

الأسباب السياسية:

الحكومات الضعيفة: يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد و يمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي(6)

- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الإقتصادية
- مدى إتباع الإجراءات و النظم الموضوعية في التعيينات و الوظائف
- مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة

عدم إهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد.

الأسباب الإجتماعية:

يجمع علماء الاجتماع و الإدارة على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ و أن للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها. و قد تساهم العوامل الاجتماعية في خلق بيئة تكون من الأرجح أن يسفر توافر الربح فيها عن سلوك تكسي (7). فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقرانهم وأصدقائهم، و يتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية و الإقليمية و الطائفية في المناصب العليا، التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة و المزايا غير المشروعة، مما يؤدي إلى زيادة الفساد في المجتمع (8).

2. الآثار المترتبة عن الفساد:

يمكن سرد أهم آثار الفساد فيما يلي:

1.2 الفساد يقاوم الفقر: يؤدي الفساد إلى زيادة الفقر فهو يؤدي إلى:

- حصول الفقراء على أدنى مستوى من الخدمات الاجتماعية ومواجهةهم لعبي ضريبي أثقل.
- تفادي الإستثمارات في المشاريع التي تساعد الفقراء و يحد من نمو المؤسسات المحلية الصغيرة.
- بيع الفقراء لمنتجاتهم الزراعية في ظروف غير مواتية.

2.2 الفساد يؤثر بشكل سلبي على النمو الإقتصادي و منه زيادة الفقر:

يؤدي الفساد إلى تشويه عملية تخصيص الإنفاق العام. و تشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي في سنة 2000 إلى أن الحصة التي تنفقها الأسر الفقيرة من دخلها على الرشوة. يتجاوزها ما تنفقه الأسر الغنية. و أن الشركات الصغيرة تدفع رشى تتجاوز ضعف ما تدفعه الشركات الكبيرة إذا ما قورنت بنسبة إيراداتها السنوية.

3.2 الفساد يؤدي إلى نشر ثقافة الفساد:

إن ثقافة الفساد إذا ما شاعت تعتبر الرشوة أمرا طبيعيا، لا بل هي حق أو أنها إقتسام للمغانم، كما أن الموظفين ذوي الأجر المنخفضة قد يعتبرون أن الرشوة هي بمثابة صدقة من القادر على الدفع إلى المحتاج، و هذه الثقافة خطيرة على المجتمع و على علاقات الأفراد، و تضعف ثقافة الفساد ثقة الناس ببعضهم بعض و تظهر ضعف الدولة تجاه الخارج، كما تظهر هشاشة الوضع الداخلي فضلا عن النتائج السياسية القاسية لكل ذلك (9). و قد يؤدي هذا الوضع إلى إحداث القابلية للفساد خصوصا لدى الفقراء.

4.2 الفساد يكبح التنمية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية:

تعاني بعض البلدان التي تملك موارد، من انتشار الفقر فيها و ضعف الحكومة لأن الإيرادات العامة المتحصل عليها من بيع هذه الموارد غالبا ما تضيع من جراء الفساد و غياب مساءلة الحكومة أمام المواطنين و ثمة دليل أساسي و متزايد على أن البلدان التي تملك احتياطا كبيرا من الموارد الطبيعية كالبترول و الغاز الطبيعي عرضة بشكل خاص للفساد، و ثراء النخبة بصورة غير مشروعة.

5.2 الفساد ينتهك حقوق الإنسان و يقوض الديمقراطية:

ينتهدك الفساد الحقوق السياسية و المدنية من خلال تشويه طريقة عمل المؤسسات و العمليات السياسية أو جعلها عديمة الفائدة، و يقوض أداء القضاء و أجهزة تطبيق القانون كما ينتهدك الفساد الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الحرمان من المساواة في توفير الخدمات العامة.

6.2 الفساد يشجع النزاعات و يشكل عقبة أمام تحقيق السلام:

يشير توافق واسع إلى أن البلدان و المناطق التي تعاني من نزاعات مستمرة، أو يهددها النزاع، هي عرضة على وجه التحديد لأنواع معينة من الفساد مثل تهريب البضائع و الإمدادات العسكرية. علاوة على ذلك ثمة إدراك متزايد بأن الفساد يعتبر حاجزا أمام إعادة الإعمار و تمتين السلام في البلدان الخارجة من النزاعات (10)، و يكون أشد الناس معاناة هم الفقراء.

7.2 الفساد يضعف تقديم المساعدات الإنسانية و تلك الخاصة بإعادة الإعمار:

ينطبق هذا الوضع في المناطق التي تتأثر بالكوارث الطبيعية، و هي حقيقة لاقت اهتماما على وجه الخصوص في أعقاب إعصار تسونامي الذي ضرب قارة آسيا سنة 2004 فعلى سبيل المثال عقب إعصار تسونامي تم جمع تبرعات تزيد 7 مليارات دولار لمساعدة المناطق التي أصابها الدمار في إقليم آتشيه بإندونيسيا، و لكن مجموعة مكافحة الفساد المسماة "غيراكان أنتي كوروسي" قالت أن 30 في المائة من هذه المساعدات المالية قد سرقت (11).

8.2 الفساد مشكلة عابرة للحدود و يتقاطع مع الجريمة المنظمة:

في عالم اليوم الذي يتصف بالعمولة، يزداد الترابط بين الدول و الشركات و المعنيين في القطاع الخاص أكثر و أكثر من خلال التجارة و الاستثمار و العمليات المالية و الاتصالات، هذا يعني بأن الفساد في إحدى الدول يثير المخاوف في دول أخرى (12). و من خلال ما قدمناه عن آثار الفساد، يظهر أنه لا يوجد خلاف على ترابط الفساد و الفقر، لذلك لا يمكن تجاهل الفساد عند وضع سياسات معالجة الفقر و تعزيز الحكم الرشيد و تحسين الإدارة و وضع السياسات التنموية بصفة عامة.

3. الفساد بوصفه موضوعا متقاطعا مع التنمية و الحكم:

إن الحكم الرشيد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي و تحد من الفقر، فالحكومة التي تستجيب بقدر أكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية معيشتهم، و يعد رفع مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للبلد. غير أن هذا الجانب (التنمية) يتعرض للخطر بفعل الفساد، فالتنمية تستلزم مؤسسات سليمة بعيدة عن الفساد، الذي يعد مشكلا من مشاكل سوء إدارة الحكم إن لم نقل أهمها، فالحكم الرشيد يقوم على المشاركة و الشفافية و المساءلة و تتحدد أولوياته الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، بتوافق الآراء و تكون فيه لأفقر الشرائح و أضعفها كلمة في المسائل التي تمس رفاههم و في تخصيص الموارد الإنمائية، أما سوء إدارة الحكم الذي تستشري في ظله الرشوة و الفساد و سوء الإدارة فيكون له أثر معاكس. وتشير الدلائل إلى أن الفساد و ضعف التنمية وثيقا الصلة ببعضها البعض و يعزز كل منهما الآخر، إذ من المرجح أن يزدهر الفساد في ظل انتشار الفقر و ندرة الضوابط المؤسسية على السلطات، و عدم وضوح عملية صنع القرار، و ضعف المجتمع المدني و معاناة الاقتصاديات من التدهور البيئي الشديد (13) إن الفساد موضوع يتقاطع مع التنمية من خلال عدة أوجه يمكن شرحها فيما يلي:

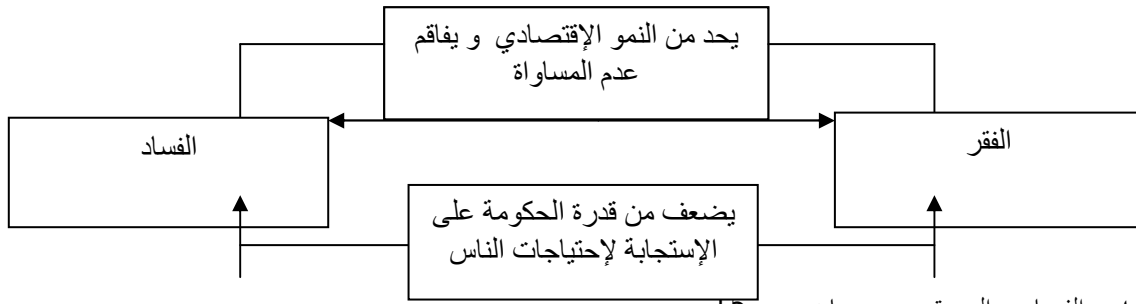
1.3 الفساد و النمو الاقتصادي:

تزداد اللامساواة و الفقر و التهميش في ظل الفساد، الذي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال آليات متنوعة فهو يضعف الاستثمار الأجنبي و المحلي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، ما يخلق جوا من عدم اليقين، و يقلل الحوافز المشجعة للمستثمرين الأجانب و المحليين. و رغم الأضرار التي يسببها الفساد لأنشطة الشركات بشكل عام، تعاني المشروعات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة على وجه الخصوص من الفساد بوصفه العقبة الرئيسية أمام نشاطها (14).

2.3 الفساد و الفقر: عادة ما يعزز الفساد و الفقر بعضهما البعض، و من المحتمل أن تعاني البلدان المصابة بالفقر من الفساد،

لأن الفساد هو أحد العوامل التي تفاقم الفقر في بلدان تكافح في ظل ضغوط النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي.

الشكل رقم (1): الروابط بين الفساد و الفقر:



المصدر: الفساد و التنمية، مرجع سابق، ص 15.

3.3 الفقر و حقوق الإنسان:

و يؤدي انتشار الفساد إلى التمييز في الحصول على الخدمات العامة لصالح أولئك الذين لديهم إمكانية التأثير على السلطات أو المسؤولين لتحقيق مصالحهم الشخصية. كما يؤدي فساد القضاء إلى غياب المساواة أمام القانون و يحجب الناس عن حقوقهم القانونية التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الشأن كما تحجب الأنظمة السياسية الفاسدة الحق الأساسي في المشاركة السياسية و حرية التعبير و التداول على السلطة.

4.3 الفساد و الحكم الرشيد:

رغم اختلاف الصلاحيات و الرؤى و الأولويات بين مختلف البلدان، يتعاظم اتفاق أعضاء مجتمع التنمية على وجود علاقة سببية بين الحكم الرشيد و بين التنمية و ينظر إلى الفساد بشكل متزايد على أنه ناتج عن ضعف في الحكم في وقت تتشكل فيه لغة موحدة تربط بين قضايا الفساد و بين الحكم الرشيد و التنمية.

4. الفساد و الحكم الرشيد و أثرهما على الفقر، تحليل و تقييم، إشارة إلى حالة الجزائر:

شكل الفساد أهم عنصر في الإنحطاط الذي ألم بالمجتمع و في الخلل الذي أصاب البلاد على جميع المستويات (الإقتصادية ، السياسية، الإجتماعية....)، كما أدى إلى إضعاف دور الدولة نتج عنه سوء إدارة شؤون البلاد، مما انعكس سلبا على مسار التنمية، و قوض إرساء دعائم الحكم الرشيد المبني على الشفافية و المساءلة و التنافسية، و زاد من حدة الفقر. فبالرغم من الاموال الطائلة التي خصصت لتدعيم التنمية و لرفع المستوى المعيشي للسكان، إلا أن الواقع يعكس صورة مغايرة تماما لهذا الإتجاه، تمثلت في زيادة عدد الفقراء و إرتفاع معدلات الجريمة و إستشراء الرشوة، و إدراج الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في سلم ترتيب المنظمات في هذا المجال، و هو ما أدى إلى وضع إجراءات و تدابير قانونية قصد مكافحة الفساد من أجل التمكين لأطر الحكم الرشيد، الذي يعتبر ركيزة أساسية لمحاربة الفقر و القضاء عليه.

و في هذا الإطار يدفعا الحديث عن بيئة الفساد إلى القول بأن ترتيب الجزائر بين الدول الأكثر فسادا يعكس وجود أوضاع سياسية، و إقتصادية و إجتماعية ثقافية غير سليمة تشكل المناخ الذي ينمو فيه الفساد، و هذا العائق يقف أمام تحقيق أي مشروع للإصلاح. فحسب ترتيب مؤشرات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية سنة 2009، فإن الجزائر و بالرغم من الإجراءات الصارمة المتخذة بخصوص محاربة الفساد و رده، صنفتها التقرير في المرتبة 111 ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، على غرار العراق و السودان (15). و يربط حل المخللين الأوضاع المؤزومة تلك، بإرث تاريخي ناجم عن السيطرة الإستعمارية الطويلة و المتميزة و بظروف بناء الدولة بعد الإستقلال (16).

إن الأوضاع السياسية و الأمنية غير المستقرة التي عرفت البلاد، شكلت بيئة خصبة لنمو الفساد الذي يعتبر أحد أهم أسباب الفقر، فقد أتاحت هذه الوضعية لجماعات المصالح المرتبطة بالنخبة الحاكمة من إستغلال الفترة الإنتقالية التي تمثلت في تصحيح و هيكلة الإقتصاد الوطني للسرقة و النهب، كما أدى عدم إستقرار الحكومات و بروز ظاهرة التغيرات المستمرة، بالكثير من

المسؤولين الحكوميين إلى البحث عن طرق غير مشروعة لتأمين مستقبلهم، و إغتنام فرصة وجودهم في مناصب المسؤولية لتحقيق أغراضهم الشخصية، التي تبرز في مشاريع تجارية و عقارية، و عليه صارت المناصب السياسية وسيلة للإثراء (17).

و هو ما انعكس سلبا على فئة عريضة من المجتمع الجزائري، خصوصا الفقراء منهم الذين عانوا من ويلات الأزمة التي أجبرتهم في العديد من مناطق الوطن على ترك منازلهم و أراضيهم، ليسقطوا في مستنقع الفساد السياسي الذي زاد وضعهم سوءا، و الذي نشأ عن سيطرة نخب فكرية لا تخضع لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للدولة، بل لمصالح فردية و عشائرية، الشيء الذي أوجد نظاما تملؤه عناصر مرتشية تتلون بمختلف الألوان السياسية، مساية الظروف و المناسبات (18).

إن المواطن مثلا صارت لديه قناعة بأن البرلمان صار وجهة الانتهازيين الفاسدين الذين يبحثون عن الجاه بعد المال. فهذه الوضعية دفعت بالمواطنين إلى فقد الإحساس بالحرية السياسية التي تتجمع حول فكرة أساسية هي حق المواطنين في المشاركة و الحكم و الشؤون العامة للدولة بحسبان أن السيادة هي للشعب مصدر للسلطات جميعا (19). و تعتبر المشاركة السياسية بعدا أساسيا من أبعاد التنمية، فهي مطلبا ضروريا و بدونها تصبح خيارات كثيرة غير متاحة، أي ضرورة مشاركة كل الأطراف، بمن فيهم الفقراء، في صياغة سياسات عامة أفضل لدعم النمو و تخفيض عدد الفقراء (20).

و تواجه قضية المشاركة في الجزائر عقبات عديدة بعضها قانوني و بعضها سياسي و بعضها اجتماعي ثقافي، حيث تقضي العديد من الممارسات إلى إقصاء و تهميش العديد من الفئات الاجتماعية و في مقدمتها الفقراء .

و في نفس السياق أشار بعض الدارسين في ندوة حول الفقر، نظمها فرع منظمة الشفافية الدولية بالجزائر (21) أن الصبغ الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة في مختلف القطاعات، على أساس التنمية و التطوير، لا يمكنها إلا أن توسع دائرة الفقر في الجزائر ووصفت السياسات المتبعة بسياسات تفكير المواطنين. فسوء التسيير و الفساد و انعدام النقاش بشأن كيفية تسيير الثروة و اللامشفافية في إدارة شؤون المواطنين، سيؤدي حتما إلى مزيد من الفقر وسط شرائح المجتمع.

و ترى مؤسسات مالية دولية أن ظاهرة الفساد و الرشوة ازدادت مؤخرا بعد أن انطلقت المشاريع الكبرى الخاصة بالبنى التحتية، و التي رصدت لها أموال طائلة، غير أنه و بالرغم من الزيادة في حجم الانفاق إلا أن السلطات الجزائرية لم تنجح في التقليل من نسبة الفقراء في البلاد. و في هذا الشأن يقول السيد جيلالي حجاج، ممثل الشفافية الدولية بالجزائر أن كل المعلومات التي صدرت عن البنك الدولي و مراكز الدراسات الدولية و الجزائرية، تتساءل عن سبب وجود نسبة كبيرة من الفقراء في واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط و الغاز في العالم، و تربط ذلك بانتشار الفساد، و هو ما جعل المواطن العادي يفقد الثقة في أجهزة الدولة و يزيد من حدة الاحتجاجات و الاضرابات. و يتخوف بعض الدراسيين للشأن الجزائري من فشل استغلال الطفرة المالية التي تشهدها الجزائر، مما قد يفاقم من المشاكل الاجتماعية و السياسية في البلاد، خاصة بعد ظهور طبقة للأثرياء الجدد تقابلها طبقة واسعة من الفقراء و العاطلين عن العمل (22).

للعلم فإن ظاهرة الفساد في الجزائر ليست حديثة العهد و لا ترتبط كما يظن البعض بعملية الإنفتاح الاقتصادي أو اقتصاد السوق، فقد عرفت مرحلة التصنيع في الجزائر خلال السبعينات الكثير من قضايا الفساد، نذكر على سبيل المثال قضية مركب الأصنام للبلاستيك (23)، الذي شهد عدة مشاكل على مستوى التشغيل و الاستثمار حيث تسلمت الجزائر أجهزة مستعملة أعيد دهنها و تغليفها بدلا من أن تسلم أجهزة جديدة كما كان متفق عليه مع المنتج الفرنسي و انتهت أعمال الإنشاء عام 1978، و لم يبدأ المركب بالعمل إلا عام 1982، و بعد مدة أحرقت هذه الوحدة لوجود بعض الوثائق الحساسة التي كان يمكن ان تورط بعض المسؤولين.

و ينظر إلى مشاريع النخبة الحاكمة في هذه الفترة على أنها مشاريع جنونية في بعض الأحيان، يقصد بها الإبحار، و كثيرا ما استنزفت ثروات الشعب بتكاليفها الباهضة و المبالغ فيها، و لعلها كانت المدخل الوحيد للسرقة و الاختلاس و الاعتراف من

ثروات الشعب و الاثراء السريع.و اتضح أن السياسة التي اتخذت على عاتقها تشييد هياكل غير منتجة بمليارات الدولارات المستنزفة من ثروات الشعب و سياسة استيراد المواد الاستهلاكية غير الضرورية، هي سياسة تكون قد قادت الجزائر إلى تدهور الوضع الاجتماعي العام (24).

وفي الوقت الحالي و في ظل الإنفتاح الاقتصادي الذي تميزته الفوضى و العراقيل البيروقراطية، فإنه يظهر تخلف الادارة الحكومية ومستوياتها في تنفيذ خطة للإصلاح الإداري بإتجاه تحديث القوانين و الهياكل، فما تزال الإدارة تعاني مركبة شديدة في اتخاذ القرار و انجاز المهام، و ترتبط تلك المركزية بيروقراطية مكلفة و زائدة تتميز بطول الإجراءات و الروتين الإداري و التقيد بحرفية القوانين، من جهة و من جهة أخرى تسيطر مظاهر خرق القانون، خاصة الإدارة المحلية التي صارت تفتقد الجوارية و القرب من المواطن (25). الفساد في الجزائر أصبح واقعا مرثيا يعيشه المجتمع يوميا نتج عنه ارتفاع درجة التفاوت في المداخل و الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق البلاد، و إذا استمر هذا الوضع على حاله فإن أعداد كبيرة سوف تدخل في عداد الفقراء، ينجر عنه حالة من اليأس تصبح فيها هذه الفئات لا تكثر بالقيم الأخلاقية و تدخل في زمرة المفسدين، و هو ما قد يؤدي إلى تفاقم الفساد الذي يشكل تهديدا داخليا كبيرا على أركان الدولة.

5. تقييم المؤشرات الخاصة بالحكامة و أثرها على الفقر:

جدول رقم 2: مؤشرات الحكم في الجزائر (النوعية المؤسسية 1996 – 2007):

مؤشر الحكم	التمثيل و المساءلة	الإستقرار السياسي	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	ظبط الفساد	نوعية المؤسسات
النوعية المؤسسية لسنة 1996	-1,36	-2,44	-0,39	-0,94	-1,21	-0,37	-1,12
النوعية المؤسسية لسنة 2007	-1,01	-1,18	-0,52	-0,66	-0,72	-0,46	-0,76
إتجاه الإصلاحات المؤسسية (التغير في مؤشرات الحكم بين العامين 1996 و 2007)	0,35	1,26	-0,13	0,28	0,49	-0,10	0,36

المصدر: من إعداد الطالب من خلال:

- تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD)/مؤشرات الحكم الخاصة بالبنك الدولي 2008.

- التقديرات بين -2,5 و +2,5 ، كلما كانت أعلى كلما كانت أفضل.

- تشير الفوارق الإيجابية إلى تحسينات في بعد الحكم في حين أن الفوارق السلبية ترمز إلى تدهور في هذا البعد.

إن القراءة المتأنية للجدول أعلاه تؤكد تصنيف الجزائر في خانة الدول المتواضعة، رغم تحسن المؤشرات المشار إليها أعلاه خلال سنة 2007 مقارنة بسنة 1996، و تظهر النتائج أن الجزائر أظهرت تحسنا في خمس مؤشرات من ضمن سبعة ما بين سنوات

1996 و 2007، و قد يرجع ذلك إلى الإستقرار السياسي و إلى تحسن الوضع الأمني في البلاد نتيجة النجاح الذي حققته الدولة في محاربة الإرهاب.

غير أن النتائج تظهر تراجع في فعالية الحكومة و زيادة الفساد و هي نتيجة منطقية إلى حد بعيد، فبنقص فعالية الحكومة يزداد الفساد، فالجهاز الحكومي غير الفعال يؤدي إلى تراجع دور الهيئات الرقابية، ما يؤدي إلى إستفحال الرشوة و التهرب و التحويلات غير المشروعة، و إستغلال النفوذ و المساس بالمال العام.

عموما و بالرغم من الإستقرار السياسي فقد تميزت هذه الفترة بقلة فعالية الحكومية و يرجع ذلك إلى تعاقب الحكومات في هذه الفترة مما يقلل في فعاليتها، يضاف إلى ذلك أن الحكومات تغيرت لكن ببقاء نفس التركيبة، فهي حكومات تغيير المناصب لا غير، و هو الشيء الذي أدى إلى زيادة الفساد، خصوصا إذا علمنا أن فترة الألفينيات تميزت بضخ أموال طائلة من طرف الدولة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي، و بالنظر إلى درجات الفساد هذه يظهر أن هناك أموال طائلة لم تستفد منها طبقات فقيرة و هو الشيء الذي لم يسمح بخفض معدلات الفقر بدرجات كافية.

الخاتمة:

يؤدي الفساد في ظل غياب الحكم الراشد إلى نتائج سياسية إقتصادية و إجتماعية في غاية الخطورة، تمس الجميع خصوصا الفقراء، و ذلك من خلال حصولهم على أدنى مستويات الخدمة الإجتماعية و إبعادهم عن المشاركة السياسية و إضعافهم، كما يؤدي الفساد إلى نشر ثقافة الفساد والقابلية للفساد و هو أمر خطير على المجتمع و على علاقات الأفراد و على الدولة في حد ذاتها. و من خلال ما سبق يظهر أن الآليات و الأسس التي وضعتها الجزائر لتعزيز الحكم الراشد قد تفشل إذا لم تأخذ مسألة مكافحة الفساد بجدية و وضوح، و معه سيزيد وضع الفقراء سوءا، و تبين بعض المؤشرات للسنوات الأخيرة تراجع في فعالية الحكومة و زيادة الفساد و هي نتيجة منطقية إلى حد بعيد، فمع نقص فعالية الحكومة يزداد الفساد. فالجهاز الحكومي غير الفعال يؤدي إلى تراجع دور الهيئات الرقابية مما يؤدي إلى استفحال الظواهر غير المشروعة ومنه الفقر.

المراجع:

1. إدماج مكافحة الفساد في التنمية، مذكرة تطبيقية حول مكافحة الفساد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ديسمبر 2008، ص 02.
2. مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، نيويورك 13 نوفمبر 1998، ص 09.
3. سمير التنير : **الفقر و الفساد في العالم العربي**، دار الساقى، لبنان، 2009، ص 15.
4. الفساد و التنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ديسمبر 2008، ص 6، 7.
5. نفس المرجع، ص 6، 7.
6. إمنصوران سهيلة، الفساد الإقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الإقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2006/2005، ص 178.
7. كيمرلي آن إليوت، : **الفساد و الإقتصاد العالمي**، ترجمة جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000، ص 125.
8. إمنصوران سهيلة، مرجع سابق، ص 179، 180.
9. سمير التنير، مرجع سابق، ص 30.

10. الفساد و التنمية، مرجع سابق ص10.
11. نفس المرجع ص 10.
12. اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات، منظمة الشفافة الدولية (TI)، <http://www.transparency.org> ص 05
13. الفساد و التنمية، مرجع سابق ص 12.
14. الفساد و التنمية، مرجع سابق ص 12.
15. www.dw.world.de/dw/article/htm/du31/10/10
16. محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، 2011. ، ص 53
17. نفس المرجع، ص 54.
18. لعياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين 1999، ص 232.
19. شايف جار الله، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الانسان في اليمن، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، ص 42.
20. مجلة التمويل و التنمية، العدد (02)، صندوق النقد الدولي (FMI)، جوان 2005، ص 20.
21. <http://elkhabar.com/ar/politique/233932.html> du 25.11.2011.
22. <http://www.dw-world.de/dw/article/htm,opcit>.
23. امنصوران سهيلة، مرجع سابق، ص 209.
24. بلقاسم سلاطينية ، سامية حميدي، العنف و الفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر و التوزيع 2008، القاهرة، ص 56.
25. محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص 56.